أولا ـــ تجنب مشكلات التصويت في مجلس الامن وخاصة الفيتو الاميركي .

ثانيا ـــ تغطية قرارات الحظر الفردية المتخذة من قبل الدول الاعضاء افراديا .

ثالثا ـــ دعم القرارات المتخذة في المنظمات الاقليمية .

رابعا ـــ تشجيع الدول المترددة على الانخراط في تنفيذ القرار الجماعي .

خامسا ـــ الاطمئنان الى عدم تسرب الاسلحة الحربية الى اسرائيل عبر الدول التي لم تصدر قرارا فرديا بالحظر أو لم تنضم الى القرار الجماعي بحيث يجعلها هذا القرار الاخير رغم معارضتها له قبل التصويت او عدم قيامها بالتصويت عليه مجبرة على تنفيذه ومسؤولة دوليا عن تسرب الاسلحة الى اسرائيل في حال حدوثه .

سادسا ـــ تأكيد صفة الارغام والعقوبة لقرارات الحظر على صعيد المجتمع الدولي ضد اسرائيل .

سابعا ـــ تحميل الولايات المتحدة اذا استمرت على تسليح اسرائيل رغم قرار الحظر العالمي مسؤولية كل النتائج التي قد تحدث نتيجة قيام اسرائيل بعدوان على الدول العربية أو الامتناع نهائيا عن الانسحاب من الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

اننا نعتقد ان هذا الاسلوب **بمراحله الثلاث** سوف يؤدي الغاية المطلوبة ، ولا يشترط التلازم بين هذه المراحل ، كما لا يشترط أن تتحقق كل هذه المراحل تباعا ، ولكنه يمكن احراز النجاح الكامل بتحقيق المراحل الثلاث كلها .

وفي الواقع فان بعض القرارات الفردية للحظر الممكن الحصول عليها في المرحلة الاولى لن تكون الا **تثبيتا لواقع فعلي** ، فالدول الاشتراكية لا تصدر الآن الى اسرائيل أية أنواع من الاسلحة ، رغم انها دول منتجة للعتاد الحربي ، وأكثرية دول العالم الثالث سوف لن تتأخر عن اصدار القرارات الفردية بالحظر ، كما انها ستلتزم بوجهة النظر العربية اذا عرض موضوع الحظر الجماعي على الامم المتحدة . واما فرنسا التي تعتبر من أكبر مصادر العتاد الحربي في العالم فقد وقفت صراحة الى جانب الحق العربي ، واذا كانت قد ألغت مؤخرا قرار الحظر الوقائي الذي كانت قد فرضته في عام ١٩٦٧ على تصدير الاسلحة الحربية الى منطقة الشرق الاوسط فان موقفها الحالي يدل على انها ما زالت تمتنع عن تصدير الاسلحة الى اسرائيل ، وسيكون استبدال الحظر الوقائي بالحظر الارغامي بالنسبة لاسرائيل أمرا يمكن مناقشته في مباحثات دبلوماسية مع المسؤولين الفرنسيين . واما الدول الاوروبية الاخرى فقد ينحو بعضها النحو الفرنسي ولكن بعضها الآخر قد يظل متعنتا في تأييده للكيان الصهيوني كهولندا وسويسرا والدانمارك ، ويلاحظ بصورة خاصة أن بلجيكا ، وهي من كبريات الدول المنتجة للسلاح ، قد أبدت مؤخرا موقفا سياسيا مرنا مشابها ، الى حد ما ، للموقف الفرنسي ، وقد يؤدي **الحوار الاوروبي ـــ العربي الحاضر** الى نتائج حسنة فيما يتعلق بالتعاون بين العالم العربي ودول أوربا على المستويين السياسي والاقتصادي وسيساعد ذلك بالتالي على انجاح الجهود المتعلقة بالحظر . أما بالنسبة لانكلترا فقد تكون هنالك صعوبات كبيرة للتفاهم معها حول مسألة الحظر ، الا أنه اذا أمكن الحصول على عدد من قرارات الحظر الاوروبية فقد يكون الموقف البريطاني أقل تصلبا، ونعتقد أنها لن تصدر مع ذلك قرارا فرديا بالحظر ، وقد تمتنع عن التصويت في الجمعية العامة عند بحث مشروع قرار جماعي بالحظر ، ولكنها لن تعارض في هذا